

عن علاقة الفكر بالمجتمع



عبد الحسين شعبان

بيروت

شكل مؤتمر "فكر 17" الذي انعقد في الظهران مؤخراً تظاهرة حقيقية لمراجعة تيارات الفكر العربي والمفاهيم السائدة، وذلك في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا وازدياد حجم المعرفة العلمية المختلفة وتناقل ثورة الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام، الأمر الذي يطرح على المثقفين العرب أسئلة ملحة راهنة ومستقبلية تتعلق بموقع الإنسان العربي من هذه التحولات وأي فكر عربي جديد يحتاج؛ خصوصاً وأن الفكر هو انعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي ودرجة تطور المجتمع.

وكان ثمة محاور اقترحتها مؤسسة الفكر العربي للنقاش والحوار تتعلق بـ: السياسات التربوية ودور العلوم الاجتماعية الإنسانية والخورة الصناعية الرابعة والمفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية الرقمي والمشاركة وثقافة التسامح ودور الثقافة والمثقفين في بلورة رؤى وتصورات جديدة يمكن أن تشكل ملامح أولية لفكر عربي جديد، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع الأهلي في تجديد الفكر العربي.

مجتمع اهلي

وإذا كان ثمة " مجتمع اهلي" فإنه

يختلط بغيره من المفاهيم، فهو غير " المجتمع المدني" والذي يطلق عليه Civil Society أحياناً اسم " القطاع الثالث" أي بين القطاعين Third Sector العام (الخاص)، أو القطاع غير الهادف إلى الربح Non-profit Sector أو المصروفات أو القطاع المستقل" أو المنظمات التطوعــــــــــــــــية Associations Voluntary

ويقصد به أحياناً "المؤسسات الخيرية" Charity Association وهذه التسميات جميعها تصف شيئاً واحداً، وهو وجود مؤسسات غير حكومية مستقلة عن أجهزة الدولة، وإن كانت

مختلفة ومتنوعة في أهدافها ووسائلها وفي المجتمع الأهلي تنشأ العلاقات بصورة تقليدية ومثوارثة في الكثير من الأحيان عبر العائلة أو العشيرة أو الدين أو الطائفة أو القومية أو المنطقة الجغرافية أو غير ذلك، أما في المجتمع المدني فهي غير مثوارثة ، أي أن الانتساب إليها حر ووفقاً لخيارات الإنسان، وتختلف لمبدأ الانتخاب والتداول. وبهذا المعنى تختلف مؤسسات المجتمع المدني عن هيئات المجتمع الأهلي، ففي حين أن الأولى مفتوحة وحدانية، فإن الثانية مضمورة بالعشيرة أو الطائفة أو المنطقة، أو غيرها ولا تقبل الانتساب إليها من خارج الدائرة الضيقة. وبهذا المعنى فإن مؤسسات المجتمع المدني تمتاز بالتنوع والاختلاف والتعددية داخلها، أما الثانية فهي هيئات فئوية خاصة أي مقتصرة على مجموعة محددة بحكم رابطتها الخاصة ولا تسمح بالانضمام إليها إلا لمن هم من نفس الصف، وهكذا تختلف هيئات المجتمع المدني عن هيئات المجتمع الأهلي من حيث الأهداف والوسائل.

أولها- أنها لا تستهدف الوصول إلى السلطة ولا تتخبط في الصراع البيولوجي والسياسي الدائر في المجتمع وإنما تضع مسافة واحدة بينها وبين السلطات من جهة وبينها وبين المعارضات من جهة أخرى،وهدها

دعم خطط ومشاريع التنمية والسعي للمشاركة في اتخاذ القرار وفي تنفيذ ومراقبة حسن الأداء للجهات الحكومية،وثانيها- اقتراح مشاريع قوانين ولوائح وانظمة وتقديمها إلى الجهات التشريعية والحكومات، ومناقشة ما يصدر عنها، سواء في إعدادها أو بعد صدورها.

وثالثها- الإسهام في بناء مواطنة سليمة ومتكافئة ودون تمييز لأي سبب كان من خلال نشر وتعميم قيم التسامح والسلام والتأعنف والمساواة والعدالة والمشاركة والتعايش وقبول الآخر .

بناء قدرات والعمل على بناء قدرات الأفراد وتأهيلهم وتنمية مهاراتهم وتدريبهم ليساهموا مع مجتمعاتهم وفي مؤسساتهم المهنية والاجتماعية والتقابلية للدفاع عن مصالح منتهسبها وعن مصالح المجتمع ككل، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية وتنمية روح الحوار والتفكير الحر والحق في التعبير. وخامسها- تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والتساند بين جميع الفاعليات.

باختصار فإن المفروض في هيئات المجتمع المدني أن تصبح "قوة اقتراح" وشريكاً ومكملاً للدولة، وهذا يحتاج إلى توفر شروط وأسس قانونية واقتصادية - اجتماعية وثقافية واستقلالية

مالملة لكي تقوم بدورها، وذلك في إطار تلازم بين الدولة والمجتمع والمواطن والنسوق، ولا يمكن تصور دولة دون مجتمع، كما لا يمكن تصور مجتمع دون دولة، أي قوانين وانظمة ومؤسسات لحفظ النظام والأمن العام وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، ويفترض أن تسعى الدولة لتوفير مستلزمات العيش الكريم لمواطنيها وتهيئة الفرص المتكافئة أمامهم للتطور والمنافسة الحرة. لقد أصبح اليوم وجود هيئات مجتمع مدني عاملاً أساسياً من عوامل نجاح التنمية المستدامة، في المجالات المختلفة، إذ لا يمكن للدولة القيام بمهامها دون مساعدة ومساندة ودعم منها. وهكذا فإن وجود هيئات للمجتمع المدني العربي، وهو امر قائم، وتوسيع دورها الفعلي يفتح الباب لشراكة جديدة في الحياة العامة لتفعيل وتجديد الفكر العربي ومنظوراته إزاء قضية التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، إذ لا يمكن إحداث تغيير فكري حقيقي دون مساهمة جادة من جانب المجتمع المدني، وذلك جزء من مسار كوني لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يتقدم إلا بتكاتف جميع الفاعليات. باختصار فإن المفروض في هيئات المجتمع المدني أن تصبح "قوة اقتراح" وشريكاً ومكملاً للدولة، وهذا يحتاج إلى توفر شروط وأسس قانونية واقتصادية - اجتماعية وثقافية واستقلالية

اكاديمي ومفكر عراقي

ابيض اسود

لعبة الأمم.. الإنزلاق نحو الجهول



مازن صاحب

بغداد

تتوالى الاحداث في ساحات التحرير وسط ذهول الدم العراقي من نموذج عدم المبالاة محليا، ما بين بيانات تنديد ساذجة، او تصريحات قيادات امنية لا تقدم الحلول الكفيلة بوقف اهداره، مقابل بيانات دولية تقرأ ما بين سطورها احتمالات إعادة العراق الى ما قبل احداث 2003 وكان ثمة من يريد انتهاك سيادة العراق بأيد عراقية! السؤال: اين تتجه الامور بعراقنا وابنائنا المتظاهرين الباحثين سلميا عن "وطن" في مساق الإجابة، تتقافز امامي مظاهر الانزلاق نحو الجهول .. وهذا لا يحتاج نصائح من فوق التل، بل تحشيد الراي العام الوطني والإقليمي والدولي، من خلال أدوار إعلامية نخبوية ، تحتاج الى مساندة الأمم المتحدة في العراق. لخلق فرضيات أخرى على الأرض ، تجعل الدولة ، بمظاهرها الرسمية ، وحكومتها العميقة ، وحتى مظاهرها الخفية بعبادة قوى مسلحة ان تتوافق على إدارة ساحات التحرير بنموذج غير نمطي ، يراعي مصلحة المتظاهرين، ويهدئ الغضب الشعبي ، ويفتح بوابة الحوار من خلال(لجنة حكماء) ، كيف يمكن تحقيق ذلك ؟؟

من الأفكار غير النمطية التي ربما تتجح في تقادي الأسوأ ... يبدو من الممكن اقتراح الآتي:
أولاً: تسمية (قائد ممنون) للتفاوض مع المتظاهرين وعلان اسمه من قبل رئاسة مجلس النواب أو رئيس الجمهورية، تشاركه في ذلك مجموعة من النخب التي عرفت بصفة(الحكماء) مكونة من زعامات دينية (مسلمين ومسيحيين) فضلا عن قيادات النقابات والاتحادات المهنية ومنهم المثقفون في ساحات التحرير، إضافة إلى رموز عشارية، تنحصر مهمة هذا الفريق بالحوار المباشر مع تنسيقيات التظاهرات، لوضع لائحة نظام داخلها ، بما يؤدي الى فرز الصفوف ما بين متظاهرين سلميين، وآخرين بالعكس، وتقليل فرص انتشارهم في هذه الساحات او العمل على منعها بالشكل المطلوب امنياً ثانياً: تسمية (قائد شرطة) مكلف بالتنسيق مع المتظاهرين بشكل مباشر، ولابد من التمييز بشدة ما بين قائد شرطة وبين قائد عسكري، الخط الذي أدى الى تكليف قوات الجيش بمهمات أفراد الشرطة ، وشتان بين الحالتين، تنحصر مهمات هذا القائد بإصدار بيان يومي تفصيلي عن نشاطات وساحات التظاهر بالتنسيق مع القائد المدني، وأن لا يصدر أي موقف حكومي إعلاميا خارج التنسيق مع القيادة الميدانية للتظاهرات.

ثالثاً: تكرار الطلب من تنسيقيات التظاهرات الفرز الواضح والصريح بين التظاهرات السلمية ومستخدمي العنف، كخطوة أولى لديمومة التظاهرات ومنع تدخل الخنادق في هذه الساحات، من خلال تشكيل مفارز امنية من المتظاهرين ذاتهم، معروفين للقيادة المدنية وقيادة الشرطة، وتوزيعهم على مجموعات تضبط النظام العام داخل الساحات وفي مخرجها ومدخلها، بعد الاتفاق على تحديد منطقة التظاهرات في رقعة معروفة للجميع لا يتم التجاوز عليها .

وسائل الاعلام

رابعاً: استخدام إذاعة وسائل اعلام ساحة التظاهرات الداخلية (هناك أكثر من نشرة صحفية تطبع وتوزع) لنشر تعليمات القائد المدني وقائد الشرطة الميداني وقرارات النقاش والتفاوض وما تم الاتفاق عليه. خامساً: الاندماج في حلقات نقاشية تنظم من قبل نقابات ومجتمع اهلي وتوثيقها والعمل على نقلها بالبت الحي او التسجيلي ضمن البرامج الحوارية، بل السعي لنقل برامج حوارية في قنوات فضائية معروفة الى داخل ساحة التظاهرات ميدانيا والعمل على البث المباشر لها .

سادساً: التفاعل مع منتجات القصص الإيجابية بصور ضد الممارسات السلبية، وهناك أكثر من قصة إعلامية تبدأ بقصص الشهداء الأبرار، والعلاقات الإنسانية بين المتظاهرين أنفسهم في انقاذ الجرحى، ولا تنتهي عند قصص دعم المنتج المحلي، وكل ذلك سيناريوهات لبرامج تلفازية وافلام تسجيلية مطلوب من كليات الاعلام والفنون الجميلة توثيقها، وأن تفتح القنوات الفضائية أبوابها لنشرها وتعزيز روح السلم الاهلي من بوابات الاعتصام في ساحات التحرير من اجل هوية وطنية وعامة واحدة لكل العراقيين.

سابعاً: تسمية جوائز بالتنسيق مع منظمات حقوقية واسبانية عراقية ودولية لحالات إنسانية وثقافية مناسبة، وهذا دور مطلوب من جميعات رجال الاعمال والبنوك الاهلية النهوض به تعزيزاً لديمومة الاعتصام واستقلاليتة.

هذا غيض من فيض، ربما هناك الافان من الأفكار المقابلة والأفضل، لعل وعسى تتحقق الأهداف المنشودة من اجل هوية وطنية بلا انزلاق نحو هاوية لعبة الأمم، إقليمية او دولية، فالعراق بلد الحضارات، وطن الجميع ولله في خلقه شؤون.

□ كاتب وباحث سياسي

العراق بين زهد المرجعية وسفه الطبقة السياسية

الدول العربية مسارات انتقال ديمقراطي، غالبيتها متعثرة وحوائرة كما هو حال الانتقال الديمقراطي في العراق، وكما هو الحال في بلاد الرافدين، حيث حلت انظمة برلمانية هجينة ومشتتة تقوم على "الحاصصة" و"الفساد" جعلت ضعاف الناس يترحمون على ايام الطغاة في ظرف وجيز، وهو ما كتبه في مقدمة كتابي "انهيار الضم" المنشور في 2004 وحذرت منه اذا لم تحسن القوى السياسية التي تسلمت السلطة في سياقات ديمقراطية ادارة

السلطة. لقد تسلم الاسلاميون الشيعة، ومن بينهم اصققاء مقربون، السلطة في العراق، ضمن احزاب متعددة بذلت اسماعها وعناوينها ومساراتها عميد المرأت خلال سنوات قليلة، وقد سحت لي الفرصة اكثر من مرة لزيارتهم في بغداد، سواء في مقرات احزابهم او بيوتهم العمارة التي تعود لي ملكيتها في بعض الحالات الى شخصيات قيادية بارزة زمن صدام، ولكن المفارقة اللافتة التي لاحظتها باستمرار، ذلك الفارق

الشاسع الكبير في مستوى العيش بين "مراجع النجف" مثل السيد السيستاني والسيد محمد سعيد الحكيم، الذين يتردد عليهم هؤلاء الساسة الاسلاميون من سكرة القصور، هؤلاء المراجع الزهاد الذين ما يزالون يفترشون الحصران ويقفان على ما تيسر وتبدو اجسادهم نحيلة من فرط قلة الزاد، وبين هؤلاء الزعماء السياسيين من قادة الاحزاب الاسلامية، التي ما فتئت تذكر الجمهور بانقيادها لاوامر المراجع ووصاياهم، بينما تبدو التخمّة واضحة على وجوههم وكروشهم كما تبدو روائح فسادهم "التاريخي" تزكم الأنوف، فإن راجعنا التاريخ الاصل في وجود طاب، زاد الاندهاش بين خليفة اربعه الف درهم لا يبيت درهم واحد في بيته مثلما يحدث الرواة، وبين حكام يظهرون لوجه له والافتداء به، ليس من سمة لحكمتهم الا الفساد واكل اموال الناس بالباطل وسكن القصور بضيخ شرائح الفراء من قومه في صنع جرائع وازدياد، حتى كاد الامر يخرج من

بين ايديهم من فرط كره العامة لهم ومقت الشباب لسيرتهم. انتقال الديمقراطي ان تجربة الانتقال الديمقراطي في العراق، التي هيمنت على توجيهها الاحزاب الاسلامية الشيعة، قد اقتربت الى حد كبير بظاهرتي "الفساد المالي والمحاصصة السياسية"، وهو الحال الذي تكرر تقريبا في جميع تجارب الانتقال الديمقراطي التي تعيشتها دول الربيع العربي، وانتهى بعضها الى حروب اهلية طاحنة وصراعات داخلية مريرة، وعلى الرغم من ان اسلاميي العراق شيعة في المقام الاول، فإن سيرة الاسلاميين السنة في بقية الدول لم تشذ كثيرا، فذوو السلطان الاعظم سكنوا القصور واستباحوا اموال الناس في زمن قبائسي وعادوا من اغنياء القوم وعليتهم، لكن اذا كان للاسلاميين السنة عز في ان لا مرجعية لهم، فهم المراجع والحكام في ان، فان الاسلاميين الشيعة بلا عذر لان مراجعهم زهّاد، وذلك مبحث يستحق التفكير والتدبير.

□ كاتب ووزير تونسي سابق

خالد شوكات

تونس



تعود علاقتي بالعراق الى ما يزيد عن ربع قرن، ابتدأت بصداقة رطلتني في المهجر الاوربي بعشرات المثقفين والساسة العراقيين، وانتهت الى زيارات متكررة لهذا البلد العربي منذ الذي عاדה ما تصفه "2007 الاديات السياسية ب"البوابة الشرقية" للوطن العربي، لكنه في رايا مركز الحضارة العربية، فكل شيء يمت بصلة للعرب، انبا وشعرا وثقافة وعلما ودينا وفقها

والفرقا ومذاهب وطوائف منبجه بلاد الرافدين. كنت من بين قلة من العربيين ممن اعلنوا معارضتهم لنظام صدام حسين، فانا ممن يؤمن بان الديكتاتوريات لا تحقق احلام الامم في التقدم، وعادة ما تنتهي سياسة الطغاة بكاوارث على شعوبهم ويمنح تقدم لاعادتهم مجانا، وهكذا كان راياي ان النظام عديد الانظمة الجهورية - قد الجماهيرية، ونشئت العديد من

ثورات الربيع

وعندما سقط نظام صدام سنة 2003 توقعت ان تسقط الانظمة العربية ذات البنية المشابهة قريبا، وكان توقعي في محلة، فيعد سبع سنوات تقريبا تاهاوت جراء ثورات الربيع العربي عديد الانظمة الجهورية - قد الجماهيرية، ونشئت العديد من

ثورة المندسين.. السؤال الكبير

ورصاصهم وقنابلهم . إرادة تميزت بالخبات والإصرار على التغيير وإعلان التمرد على كل مقدس سوى قسية الدم والشهادة ، لقد اتموهم بانهم "مهندسون واتبع السفارات والأجندات العادية للوطن" وهذه محاولة كما يصفها مراقبون لايجاد نريعة تلائم الأساليب القمعية المستخدمة، وللمحد من زخم التظاهرات المتصاعد

ولكن الصورة الواضحة التي يتفق عليها الجميع بمن فيهم السلطة الحاكمة تجسد في هذا الواقع العراقيين وهو بعد ذاته بعد اجابة واضحة وصريحة لكل التساؤلات ، التي تظرح حول هذه الثورة ومن يقف وراءها. وإلى كل الذين يريدون ان يعرفوا حقيقة ماجري في العراق فالواقع يقول لهم :

اسألوا الفلاح عن معاناته في بلد النهريين واسباب تردي الزراعة في العراق ومن يقف وراء محاربة وضرب المنتج الوطني ؟ اسألوا العاطلين عن العمل كيف هي اوضاعهم ؟ اسألوا الطلبة عن واقع التعليم في المدارس والكتبات والمعاهد ؟ اسألوا الشعب عن الخدمات؟ اسألوا الممرضين عن اوضاع المستشفيات ؟ اسألوا الخريجين عن خيبة امهم وضياع احلامهم ؟ اسألوا الموظفين عن احوال دوايرهم ومؤسساتهم ؟ اسألوا الوزير عن خبرته وانتمائه وتبعية وزارته وكيف هي اولويات التعليمات والامور التي يتلقاها؟ اسألوا اصحاب الدرجات الخاصة عن ماهية الإلتزامات التي يعطونها لكي يحصلوا على مراهم في وظيفة عليا وماهي اسعار المناصب؟

اسألوا اصحاب القطاعات الصناعية والمعامل واصحاب المهن عن واقعهم المتردي وماهو مصير الصناعة الوطنية ومن المسؤول عن تعطليلها ودمارها ؟ اسألوا الأندية الرياضية والأولمبية واتحاد الكرة عن المشاكل والمعاناة واسبابها وعن تدخلات الأجندات الحزبية والطائفية فيها؟ اسألوا هيئات ودوائر النزاهة والمؤسسات الرقابية والقضائية عن سبب عدم قدرتهم على تحريك ملفات الفساد وعن مصير مئات المليارات من اللواتر التي اختفت من موازنات الاعوام الماضية ؟ اسألوا عوائل المفقودين والمغييبين والمعقلين والمنظمات الحقوقية عن انتهاكات حقوق الانسان في العراق ؟ اسألوا اللاجئين لماذا تركوا الوطن؟ اسألوا عوائل الشهداء عن اوضاعهم بعد فقد المعيل ؟ اسألوا الاحزاب الموجودة في السلطة منذ عام 2003 عن اسباب التراجع الذي حصل في البلد في ظل وجود وفرة مالية هائلة ومجتمع دولي ساند ؟ اسألوا المنظمات الرقابية عن نزاهة نتائج الانتخابات وعن الفضائح التي انتشرت في الأوساط السياسية والإعلامية والمجتمعية حول أسعار المقاعد النيابية ومزاد البيع والشراء ؟ هذه التساؤلات وغيرها يتم تداولها من قبل شرائح مجتمعية مختلفة ولن يرغب في الاطلاع اكثر بإمكانه ان يسأل عن أشياء أخرى إن تذب لهؤلاء الحكام قد تسوهم وتضبههم وتخرجهم وهي تشكل واحدة من اهم الشعارات التي صدحت بها اصوات المتظاهرين:

فهل يعد العراق في وضعه الحالي بلد مستقل في قراره ونو سيادة وإرادة حرة ؟ وهل القوى السياسية الحاكمة صاحبة إرادة حرة في اتخاذ المواقف أم انها تصغي للإملاء الخارجية؟ اسئلة كثيرة لمن يريد ان يصيب كبد الحقيقة ولكن السؤال الأهم الذي ربما ستلخص لنا اجابته محمل الأحداث على الساحة العراقية ، الا وهو: هل ما يمر به العراق اليوم من واقع سياسي واقتصادي وامني متردي في القطاعات الخدمية وتفشي الفساد ، يحتاج فعلا إلى ثورة شعبية عامرة لتصحيح المسار ؟ إن الإجابة الواضحة على هذا السؤال لم تعد اليوم بحاجة إلى جهد الخبراء لأنها واضحة باتت تمثل المعاناة الحقيقية لحياة المواطن اليومية . فاسألوا هذا الشعب إن كنتم لا تعلمون من يقف وراء ثورتهم ... الوضع العراقي اليوم يشهد تحولا نوعيا في مستوى الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي فلم يعد من السهل ان تعود الأمور إلى سابق عهدها بما يخص امتيازات المسؤولين أو الأداء الوظيفي للحكومة ، اما التعويل على عامل الوقت لجعل المواطن يتنازل عن مطالبه أو يصيبه الإرهاق والملل فهو استنتاج خاطئ . إن سلاح المواجهة العنيفة كبديل عن الحوار لم يجد نغعا والحكمة خير سلاح للذين يمحون عن وطن آمن ومستقر ، غير أن الطريق طويل في محاربة منسظومة الفساد ، لأن نسبش "عش الديسايين" يخبر عوانيتسها ولا يخلوا من لسعاتها السامة والمؤلمة .

□ كاتب وصفي

عبد الملك الحسيني

بغداد



قطاعات مختلفة وعلى رأسها التعليم حيث معظم هؤلاء الشباب لم يكملوا مراحلهم الدراسية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها عامة الشعب، شباب الثورة ركزوا على جوانب مهمة في مطالبهم سنصيب كيان الدولة الفاسد في مقتل في حال تم تنفيذها

مفاضل مهمة يطالبون بتغييرها ، قانون الانتخابات الحالي الذي اتاح لنفس الوجوه فرصة البقاء والتسلط طيلة السنوات الماضية وبالغفوضي وتردي الأوضاع في

لقد بدا واضحا بان كيل الفساد قد ططح وبلغ سيله الزبي ولم يبق في قوس الصبر منزع عند هؤلاء الشباب الذين أشعلوا فتيل ثورتهم من أجل اقتلاع الجذور الفاسدة في هذا النظام وهدم أركانه وتنظيف جسد الدولة من أدرانها.